

أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق
استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.
-دراسة قياسية للفترة (1990-2019)-

THE IMPACT OF THE AGRICULTURAL SECTOR ON
ECONOMIC GROWTH IN THE CONTEXT OF
ALGERIA'S ECONOMIC DIVERSIFICATION
STRATEGIES, AN ECONOMETRIC STUDY DURING
(1990-2019).

أمينة عباس *

جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس
Amina_abbes26@yahoo.fr

أسماء حمدون

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس
a.hamdoun16@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/03	تاريخ القبول: 2023/04/08	تاريخ الاستلام: 2022/03/06
----------------------------	-----------------------------	-------------------------------

Abstract:

This research paper aims to assess the position of the agricultural sector in the success of the economic diversification experiment by increasing economic growth rates, using an autoregressive distributed lag during the period 1990 to 2019.

The results showed that the share of the agricultural sector's contribution to economic growth was very low in relation to the country's agricultural potential in terms of fertile land and groundwater, particularly if investments were made in southern Algeria. This proportion is low despite all the efforts and development projects aimed at the agricultural sector.

Keywords: Economic diversification, Agricultural sector, Economic growth, Autoregressive model, Bound test.

JEL Classification Codes: C10, O13, Q14.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مكانة القطاع الزراعي في إنجاح تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أو ما يعرف باختبار الحدود خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2019.

* المؤلف المرسل

و أظهرت النتائج نسبة مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي كنسبة جد ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها البلاد من أراضي خصبة و مياه جوفية خاصة إذا تم الاستثمار في أراضي الجنوب الجزائري، و ظهرت هذه النسبة المتدنية بالرغم من جميع الجهود المبذولة و المشاريع التنموية الموجهة لصالح القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية:

التنوع الاقتصادي، القطاع الزراعي، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي، اختبار الحدود.
تصنيفات JEL : Q14, O13, C10.

1- مقدمة:

مع تعدد الأزمات الاقتصادية و انتشارها، أصبح من الضروري تبني إستراتيجية التنوع الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الإنتاج و الدخل، حيث لا يمكن لأي دولة كانت أن تضمن تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي بانغلاقها عن العالم الخارجي و اعتمادها على قطاع وحيد على حساب القطاعات الأخرى.

في هذا الإطار يظهر قطاع المحروقات، كواحد من بين القطاعات الريعانية التي أصبحت تعتمد عليها بعض الدول، حيث تسبب في ضعف و انكماش نسيجها الصناعي و الإنتاجي، بحكم تحولها إلى دول مستهلكة من الطراز الأول و مستوردة لجميع متطلباتها من السلع الأساسية و الكمالية، مما جعلها في المقابل عرضة لضرب استقرارها الاقتصادي نتيجة ارتباط أسعار المحروقات بالأسواق العالمية، و سرعة تأثرها بالعديد من الصدمات و المشاكل الاقتصادية و الجيوسياسية.

و تعد الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي أصبحت رهينة العلة الهولندية، مما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الاقتصادية خاصة بعد سنوات التسعينات و حتمية انتقالها إلى اقتصاد السوق، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات التنموية التي مست عدة قطاعات بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية من بينها القطاع الزراعي. من هنا تظهر لنا إشكالية الدراسة على الشكل التالي:

1-1. إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في إنجاح

إستراتيجية التنوع الاقتصادي، من خلال رفع معدلات النمو في الجزائر خلال
الثلث عقود الأخيرة ؟

1-2. فرضيات البحث:

- يلعب القطاع الزراعي دورا بالغ الأهمية في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر.
- ساهمت مختلف البرامج التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي برفع نسبة الصادرات الزراعية وبالتالي ترقية الصادرات الوطنية.

3-1. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي و الذي أدركت جميع الدول أولويته في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي إلى جانب القطاعات الأخرى، و أهميته في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تحقيقه للاكتفاء الذاتي خاصة في إنتاج بعض البذور و الحبوب الإستراتيجية مثل القمح أو ما يسمى بالسلاح الأخضر، و الذي أصبحت الدول المنتجة و المصدرة له تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية، بالتالي من خلال هذه الدراسة سنحاول تقييم و إبراز حقيقة الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري.

4-1. منهجية الدراسة: و لهدف معالجة الإشكالية و اختبار الفرضيات، سوف نبدأ بذكر أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، ثم نحاول توضيح بعض الأسس النظرية لسياسة التنويع الاقتصادي حيث سوف نقوم بتعريفه، ذكر أهدافه و تحديات تفعيله، ثم ننتقل إلى حالة القطاع الزراعي في الجزائر من خلال ذكر مختلف البرامج التنموية التي قامت بها الدولة لإصلاحه و دعمه، حيث سنقوم بتقييم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و ترقية الصادرات ، لنمر فيما بعد إلى دراسة قياسية بفضل برنامج Eviews 9 بهدف محاولة تقييم اثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر أثناء الفترة (1990-2019)، و ذلك من خلال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، علما أننا اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي.

5-1. الدراسات السابقة: من بين أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، نذكر الدراسات التالية:

- دراسة بوعافية و زهواني (2017)، بعنوان: "القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015/2003"، و توصلت الدراسة إلى أن إسهامات القطاع الزراعي تبقى محدودة بالرغم من جميع الإمكانيات الطبيعية و البشرية و الموارد الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، لذلك و من بين الحلول المقترحة وجوب استخدام التقنيات الزراعية الملائمة للبيئة المحلية للارتقاء بجودة المنتج الزراعي.

- دراسة قريجيح و عبد الرحمن (2019)، بعنوان: "الناتج الزراعي و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1989 إلى 2018"، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة الغابات و الصيد البحري مع النمو الاقتصادي مما يستدعي الدولة إلى مضاعفة الجهود و تبني المزيد من السياسات الزراعية الناجعة.

- دراسة Ohunye & autres (2020)، بعنوان: **Effect of economic and agricultural diversification on the economic growth in Nigeria**، بمعنى تأثير التنويع الاقتصادي و الزراعي على النمو

الاقتصادي في نيجيريا، باستخدام منهج اختبار الحدود، حيث كشفت النتائج أن الإنفاق الزراعي الحكومي ليس له أثر كبير على الناتج المحلي الإجمالي، لذا يجب على الحكومة النيجرية وضع مخطط عملي طويل المدى بهدف تحسين القطاع الزراعي.

- دراسة طويل، قندوز و مرابط (2021)، بعنوان: "تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية إستراتيجية التنوع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد-19)- دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي-"، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الموزعة خلال الفترة (1999-2018)، و توصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل.

2- الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي:

ظهرت فكرة التنوع الاقتصادي بقوة في السنوات الأخيرة لدى جميع دول العالم، و بالخصوص تلك التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، على اعتبار كونها معرضة للازمات أكثر من غيرها في حال تعرض هذا المورد للصدمات. و عليه سوف نحاول أن نتعرف أكثر على مفهوم التنوع الاقتصادي من خلال النقاط التالية.

2-1. تعريف التنوع الاقتصادي: تعددت التعريفات بخصوص مفهوم التنوع الاقتصادي إلا أنها صنفت كلها من خلال زاويتين: زاوية الاقتصاد الجزئي و زاوية الاقتصاد الكلي. ففيما يتعلق بمفهوم التنوع الاقتصادي من رؤية الاقتصاد الجزئي، شرح العديد من الاقتصاديين فكرة التنوع الاقتصادي أمثال Ansoff، كونه كآخر بديل لاستراتيجيات الأعمال التجارية، و الذي يتمثل في التغيير من خصائص منتجات الشركة و/أو سوقها. بعبارة أخرى، و خلافا للتخصص، يتطلب التنوع من الشركة اكتساب مهارات جديدة من أجل تطوير أو إنشاء أنشطة جديدة في مجالات جديدة. (Ansoff, 1957)

أما فيما يتعلق بزاوية الاقتصاد الكلي، فهذا الأخير يعرف التنوع الاقتصادي بأنه تلك العملية التي تهدف إلى تنوع مصادر الدخل من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، مثل قطاع الطاقة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات و قطاع الزراعة.

ففيما يخص قطاع الطاقة مثلا، فيظهر مفهوم التنوع الاقتصادي من خلاله بالتحول العالمي نحو فكرة الاقتصاد الأخضر، ونقل الاستثمارات في الطاقة الأحفورية إلى ما يعرف بالطاقات المتجددة (Attac, 2017)، في حين أن القطاع الصناعي يساهم في آليات التنوع الاقتصادي من خلال تحديث الهيكل الإنتاجي عن طريق: (Cheriet)

- التصنيع من أجل إحلال الواردات بمنتجات محلية بهدف التقليل من فاتورة الاستيراد، مما يؤدي إلى الحفاظ على العملة الصعبة و خلق مناصب شغل.
- إحلال الصادرات من خلال تبني قاعدة صناعية تمكنها من استبدال صادراتها من المواد الأولية بسلع و منتجات صناعية و شبه مصنعة موجهة للأسواق الخارجية.
- و أخيراً، يتجلى مفهوم التنويع الاقتصادي في القطاع الزراعي بما يعرف باسم الثورة الخضراء ، من خلال التقدم العلمي والتقني في هذا القطاع كالأسمدة المعدنية ، ومنتجات الصحة النباتية و آليات الري المتطورة، التي سوف تساهم في تحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي. من جهة أخرى، تتجلى فكرة التنويع الاقتصادي أيضاً بتفعيل دور القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية إلى جانب القطاع الحكومي، من خلال خصخصة بعض المنشآت الإنتاجية و الخدمية و تقليل دور القطاع العام فيها. (حيدر و عباس، 2017)
- و عليه يتبين لنا بشكل عام بان التنويع الاقتصادي يسعى إلى خلق قاعدة إنتاجية متنوعة و متكاملة، من خلال الاعتماد على عدة قطاعات اقتصادية عمومية و خاصة، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني و عدم التركيز على قطاع وحيد غالباً ما يكون ذو طابع ريعي.

2-2. أهداف التنويع الاقتصادي: من أبرز أهدافه نذكر:

- المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي و خلق القيمة المضافة.
- ضمان تحقيق نسبة مهمة من الاكتفاء الذاتي و تقليل الاعتماد على الواردات إلى جانب رفع نسبة الصادرات.
- خلق قاعدة إنتاجية متكاملة قادرة على مواجهة التقلبات و تحقيق الاستقرار المحلي.
- توفير مناصب شغل من خلال استغلال للأيدي العاملة المحلية و بالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.
- القضاء على التبعية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ضغوطات.

2-3. عوائق و تحديات التنويع الاقتصادي: إلى جانب محددات التنويع

- الاقتصادي و المتمثلة في الحوكمة، الموارد الطبيعية و البشرية، القطاع الخاص و القدرات المؤسسية، تظهر أيضاً بعض العوائق أو بالأحرى تحديات نذكر من أبرزها: (OECD, 2011)
- **مبدأ التخصص:** لقد حلت عدة دراسات أكاديمية العلاقة بين النمو الاقتصادي لبلد ما ومستويات تخصصه، إلا انه لا وجود لأي مانع لتنويع الاقتصاد و اكتشاف لقطاعات جديدة إلى جانب قطاع التخصص، و خاصة إذا لم ينجح هذا الأخير من تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة بما فيه الكفاية.

- **اغتنام الفرص الخارجية:** لا شك أن فكرة الولوج إلى قطاعات جديدة بهدف التنوع الاقتصادي ليس بالأمر الهين، بحيث يتطلب العديد من المجهودات على جميع المستويات: المالية، البشرية و التقنية، لذلك يتوجب البحث عن الفرص المتاحة من خلال إقامة شراكات اقتصادية مع عملاء أجنبى ذوي خبرة في القطاع المرجو تطويره، و أحسن مثال على ذلك تلك الشراكات القائمة بين الدول في قطاع الطاقات النظيفة، و التي توفر الدعم المالي و التقني للشركات الخاصة التي تستثمر في مشاريع الطاقة المستدامة في البلدان النامية.
- **القيود التجارية:** إذا كان الاتجاه نحو التصدير هدف من بين أهداف التنوع الاقتصادي، فإنه يجب دراسة و تجهيز الأرضية المناسبة لذلك من خلال توفير الخدمات اللوجستية، إلى جانب التفكير في الانضمام إلى الأسواق المشتركة و الاتحادات الجمركية، الأمر الذي سوف يسهل من حركة التبادلات التجارية و يزيد من القدرات التنافسية للبلد المصدر.

3- حالة القطاع الزراعي في الجزائر:

- لقد مر القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة خطوات بغية تطويره و تنميته، اندرجت ضمن ثلاث مراحل أساسية: (جعفري و عدالة، 2018)
- مرحلة الاقتصاد الموجه أي مرحلة ما قبل التسعينات (1962-1990)، حيث عرفت بسياسات التسيير الذاتي، سياسة الثورة الزراعية، مرحلة إعادة الهيكلة و إقامة المستثمرات الفلاحية.
 - مرحلة اقتصاد السوق أي مرحلة ما بعد التسعينات (1990-1999) تم خلالها سن مجموعة من القوانين و التشريعات هدفت أغليبتها إلى حماية العقار الفلاحي.
 - مرحلة المخططات و البرامج التنموية (2000-2019) و هي أكثر مرحلة تميزت بتسخير أغلفة مالية معتبرة لصالح القطاع الفلاحي، و هذا ما سوف نحاول التطرق إليه في النقطة الموالية.

- 3-1. البرامج التنموية لإصلاح و دعم القطاع الزراعي:** عرف القطاع الزراعي منذ سنة 2000 عدة برامج تنموية، كان هدفها المشترك إعطاء دفعة ديناميكية للقطاع الزراعي و ضمان الأمن الغذائي للبلد، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة البحبوحة المالية نظرا لارتفاع أسعار النفط في السوق، مما انعكس على مستوى الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي، و تتمثل هذه البرامج فيما يلي:
- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية* (PNDA):** في بادئ الأمر دام لمدة أربع سنوات (2000-2004)، و أهم ما كان يصبو إليه هو ترقية القطاع الفلاحي من ناحية الجانب التقني، المالي و النظامي، حيث خصص له غلاف مالي يفوق 50

*PNDA : Plan National de Développement Agricole.

** PNDAR : Plan National de Développement Agricole et rural.

مليار دينار جزائري وزع على كل من الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية و صندوق ضمان المخاطر الفلاحية. و قد تم توسيع المخطط سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي من خلال دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا، حيث أصبح يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (**PNDAR)، و خصص له كليا لغاية سنة 2007 حوالي 400 مليار دينار جزائري. (طويل وآخرون، 2021)

- **برنامج التجديد الفلاحي و الريفي:** (2010-2014) إضافة إلى مبادئ البرنامج السابق، قام هذا البرنامج بتعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني للمنتجين من خلال الاستثمار في برامج التكوين و البحث عن التقنيات الحديثة و استعمالها في الوسط الإنتاجي، و قد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر يقارب 1000 مليار دينار جزائري مقسمة إلى 600 مليار دينار لسياسة التجديد الفلاحي و 300 مليار لسياسة التجديد الريفي. (طويل وآخرون، 2021). و من بين أهداف هذا البرنامج نذكر: تكثيف إنتاج الحبوب و السعي لرفعه إلى ما يقارب 50.2 مليون قنطار، السقي عن طريق النظم و التقنيات المقتصدة للمياه، فضلا عن السعي لتنمية و تطوير زراعة النخيل. (بوزيان و شبياكي، 2018)

- **مخطط عمل قطاع الفلاحة:** (2015-2019) قام على ثلاث ركائز أساسية أولها: الزراعة و الثروة الحيوانية من خلال تنمية القطاع الفلاحي مع تحقيق متوسط نمو 05% في نفس القطاع، أما الركيزة الثانية فتتمثلت في الغابات من خلال الاهتمام بالإنتاج الغابي و تشجيع السياحة البيئية ، و أخيرا الصيد و تربية المائيات من خلال حماية أماكن صيد الأسماك و تطوير صادراتها، مع السعي إلى رقم أعمال مقدرب 110 مليار دينار جزائري. (جعفري و عدالة، 2018)

3-2. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: من خلال

الجدول الموالي تتبين لنا مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة المضافة للقطاع و احتساب نسبتها من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

**جدول رقم 01: نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال
الفترة (2001-2019)**

السنوات	القيمة المضافة للقطاع الزراعي (مليار دج)	نسبة المساهمة في PIB	السنوات	القيمة المضافة للقطاع الزراعي (مليار دج)	نسبة المساهمة في PIB
2001	412.2	10.5	2011	1183.2	8.6
2002	417.3	10.1	2012	1421.7	9.4
2003	515.3	10.6	2013	1640.1	10.6
2004	580.6	10.2	2014	1771.5	11.1
2005	581.7	8.2	2015	1935.1	12.7
2006	641.3	8.0	2016	2140.3	12.2
2007	708.1	8.0	2017	2219.1	12.3
2008	727.4	7.0	2018	2426.9	12.4
2009	931.3	10.1	2019	2528.9	11.3
2010	1015.3	9.0			

المصدر: ONS, les comptes économiques (2001-2015) N° 750 & (2018-2020) N° 933

متاح على https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_e2018a2020.pdf
الموقعين:

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/Cpteco01-15.pdf>

نلاحظ من الجدول ابتداءاً من سنة 2001 ارتفاع متتالي في القيم المضافة للقطاع الزراعي حيث بعد ما بلغت 412 مليار دينار سنة 2001 أصبحت 1935 مليار دينار سنة 2015 بمعنى أن القطاع الزراعي حقق ارتفاعاً بما يعادل 79%. و يرجع هذا الارتفاع حتماً إلى مختلف البرامج التنموية التي بادرت بها الحكومة بهدف إصلاح و تطوير الإنتاج الزراعي. إلا أننا نلاحظ من جهة أخرى أن القطاع الزراعي لم يتمكن من تجاوز نسبة 13% كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما لا ينعكس على مختلف الإمكانيات الفلاحية التي تتوفر عليها البلاد، فضلاً عن جميع البرامج و الاستثمارات المطبقة في القطاع.

3-3. مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الوطنية: من خلال الجدول الموالي نتبين لنا مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات الوطنية من خلال تقييم نسبة الصادرات الزراعية بالنسبة للصادرات الإجمالية.

جدول رقم 02: قيم الصادرات الزراعية (بالمليون دولار) خلال الفترة (2001-

(2017)

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية
2001	151.47	19084.86	2010	208.51	45189.34
2004	153.93	32912.86	2015	648.1	34796
2007	180.85	56844.86	2017	756.8	35191.1

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات 31-36-38-39، متاح

على الخط: <https://aoad-app.org>

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية حققت ارتفاعا متواصلا طوال فترة الدراسة حيث انتقلت من 151 مليون دولار سنة 2001 إلى 756 مليون دولار سنة 2017 أي ما يعادل نسبة 400%، وهذا راجع طبعا إلى مختلف البرامج التنموية التي تم استثمارها. إلا أنه من الملاحظ أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للصادرات الكلية جد ضئيلة حيث لم تتمكن حتى من تجاوز عتبة 2.14% كأقصى حد وذلك بالرغم من جميع الإصلاحات المطبقة في القطاع.

4- الدراسة القياسية لحالة القطاع الزراعي في الجزائر:

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة القياسية معرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990-2019، حيث اخترنا منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، أو ما يعرف بمنهج الحدود (Bounds-test) المطور من طرف (Pesaran & Shin, 2001)، والذي يمكن إجراؤه بغض النظر إن كانت السلاسل الزمنية المختارة غير متكاملة من نفس الدرجة شريطة ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية، إضافة لمراعاته إلى قصر حجم السلاسل الزمنية، ما لم نجده في الطرق السابقة لاختبارات التكامل المتزامن كطريقة Johansen أو طريقة Engel & Granger.

4-1. تحديد متغيرات النموذج: اعتمادا على الدراسات السابقة التي تبنت الموضوع، قمنا باقتراح المتغيرات الاقتصادية التالية وقد تم استخراجها من موقع البنك الدولي وبعض الدراسات السابقة خلال الفترة 1990-2019 كالآتي:

جدول رقم 03: متغيرات الدراسة.

الرمز	نوع المتغير	اسم المتغير
GDP	متغير تابع	النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة السنوية
VAGR	متغير مستقل	القيمة المضافة في قطاع الزراعة بالنسبة السنوية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي
EXPAGR	متغير مستقل	صادرات المنتجات الزراعية بالنسبة السنوية من صادرات السلع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على موقع البنك الدولي

4-2. دراسة سكون السلاسل الزمنية: بعد استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، ظهرت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية كآلاتي:

جدول رقم 04: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام (ADF)

المتغيرات	النماذج	المستوى			الفرق الأول		
		T-STAT	PROB	النتيجة	T-STAT	PROB	النتيجة
GDP	بثابت و اتجاه	-4.902261	0.0031	***	-	-	-
	بثابت و اتجاه	1.104048	0.3315	غير مستقرة	-	-	-
VAGR	بثابت و اتجاه	3.851487	0.0107	**	-	-	-
	بثابت و اتجاه	3.127677	0.1218	غير مستقرة	-	-	-
EXPAGR	بثابت و اتجاه	2.539404	0.1187	غير مستقرة	-	-	-
	بلا ثابت و اتجاه	-	0.1745	غير مستقرة	-	0.0000	***
		1.295859		مستقرة	8.352431		

(*) significant at 10%, (**) significant at 5%, (***) significant at 1%

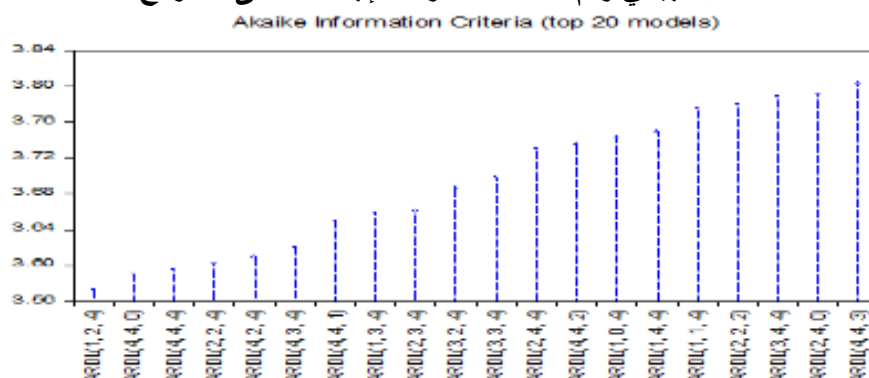
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال النتائج يتبين لنا أن السلسلتين الزمنية (GDP) و (VAGR) مستقرتان في المستوى بمعنى أنهما متكاملتان من الدرجة الصفر، بينما السلسلة الزمنية (EXPAGR) فقد استقرت بعد إجراء الفرق الأول عليها أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. بالتالي يمكننا تطبيق اختبار التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بهدف تحليل إمكانية وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

4-3. اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL): تتطلب منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بعض الخطوات التي سوف نقوم بها كآلاتي:

1-3-4. تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج: من خلال اختيار أدنى قيمة لمعياري (AIC) نجد فترات الإبطاء المثلى للنموذج و المتمثلة في: ARDL (1,2,4) و الذي تم اختياره كأفضل نموذج من بين 100 نموذج تم تقييمه كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم 01: عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج.



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

2-3-4. اختبار الحدود (Bounds-test): يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، و نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: نتائج اختبار الحدود

F-statistic	الحد الأدنى	الحد الأعلى	مستوى المعنوية
4.986956	2.63	3.35	%10
	3.1	3.87	%5
	3.55	4.38	%2.5
	4.13	4.57	%1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال النتائج نلاحظ أن قيمة F-statistic اكبر من قيم الحد الأعلى لكل المستويات المعنوية، و عليه نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المدروسة.

3-3-4. الاختبارات التشخيصية للنموذج: بمجرد معرفتنا بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و قبل الشروع في تقدير العلاقة طويلة الأجل و اختبار تصحيح الخطأ، يجب التأكد أولاً من جودة النموذج من خلال إجراء بعض الاختبارات التشخيصية مثل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM test، اختبار عدم ثبات التباين ARCH، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JARQUE-BERA، إضافة إلى اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج من خلال

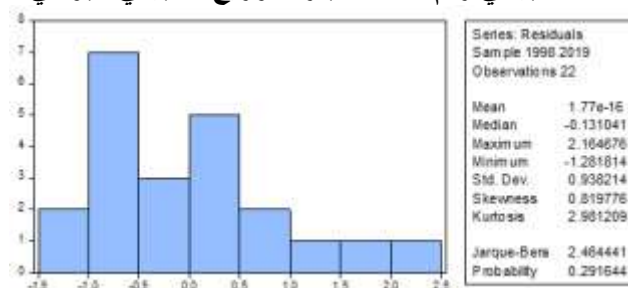
المجموع التراكمي و مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUM & CUSUM . of Squares

جدول رقم 06: نتائج الاختبارات التشخيصية

المخرجات		نوع الاختبار
Prob.F 0.0692	F-stqtistic 3.5303	LM test
Prob.F 0.8905	F-stqtistic 0.01948	ARCH
Prob 0.2916	J.B 2.4644	JARQUE-BERA

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9

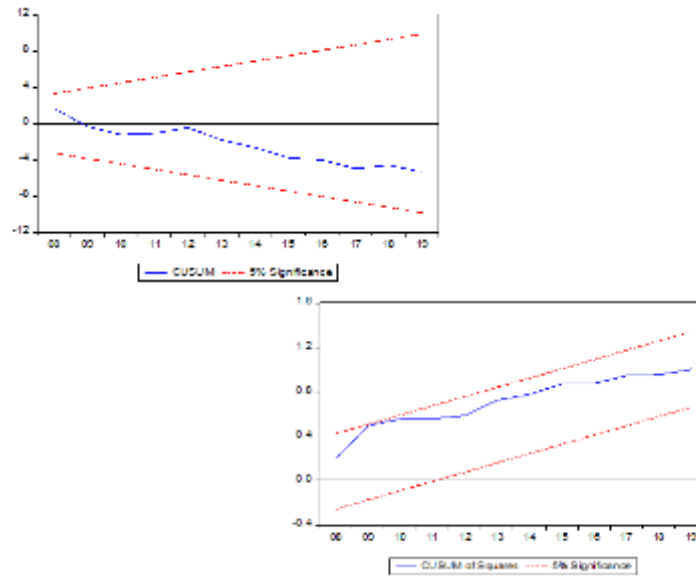
الشكل البياني رقم 02: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ انعدام مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال القيمة الاحتمالية (0.0692) عند مستوى معنوية 5%، فضلا عن تجانس التباين بقيمة احتمالية (0.8905) عند جميع مستويات المعنوية، و إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي بقيمة احتمالية (0.2916) عند جميع مستويات المعنوية أيضا، مما يدل على خلو النموذج من المشاكل المذكورة أعلاه.

الشكل البياني رقم 03: اختبائي الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

فيما يخص الاستقرار الهيكلي للنموذج من خلال المجموع التراكمي CUSUM و مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMQ، فقد أظهر الشكلان أن المنحنيان يقعان داخل الحدود ، مما يدل على خلو النموذج من المشاكل الهيكلية و استقراره على المدى القصير و الطويل.

بالتالي، و على ضوء النتائج السابقة، يمكننا الاعتماد على النموذج المقترح و مواصلة مراحل تحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية.

4-3-4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ: تظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول الموالي:

جدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(VAGR)	0.188652	0.221277	0.852559	0.4106
D(EXPAGR)	0.665837	1.621398	1.877662	0.0139
Cointeg(-1)	-0.706166	0.141418	-4.993474	0.0003

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9

تشير النتائج إلى أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و معنوية حيث بلغت (-0.706166)، مما يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، حيث تبين أنه في حال وجود اختلافات في المدى القصير، فإن 70.61% منها يمكن أن تصحح في السنة الأولى بهدف الرجوع لوضع التوازن في المدى الطويل.

4-3-5. تقدير علاقة المدى الطويل: من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ظهرت لنا النتائج الخاصة بتقدير معادلة الأجل الطويل كآلاتي:

جدول رقم 08: نتائج تقدير علاقة المدى الطويل.

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
VAGR	0.408283	0.361499	1.129416	0.2808
EXPAGR	0.568141	1.403777	2.105937	0.0569
C	5.481601	3.125508	1.753827	0.1049

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن متغيرتي القيمة المضافة في القطاع الزراعي VAGR و صادرات المنتجات الزراعية EXPAGR غير معنوية عند مستوى 5% من الناحية الإحصائية. بينما يتبين لنا وجود علاقة طردية بين المتغيرتين و الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا ارتفعت نسبة VAGR بوحدة واحدة أدت إلى ارتفاع نسبة الناتج المحلي بـ 0.41 وحدة فقط، أما نسبة الصادرات الزراعية فإذا ارتفعت بوحدة واحدة أدت إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.56 وحدة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

و تظهر لنا من خلال النتائج نسبة مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي كنسبة جد ضعيفة مقارنة بالإمكانات الفلاحية التي تزخر بها البلاد من أراضي خصبة و مياه جوفية خاصة إذا تم الاستثمار في أراضي الجنوب الجزائري، و ظهرت هذه النسبة المتدنية بالرغم من جميع الجهود المبذولة و المشاريع المالية الموجهة للقطاع الزراعي.

أما فيما يخص نسبة الصادرات الزراعية، فأوضحت هذه الأخيرة رهينة العلة الهولندية ووحودية الصادرات التي فاقت نسبة المحروقات فيها 98% على حساب القطاعات الأخرى.

5- الخاتمة:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة تقييم مكانة القطاع الزراعي في إنجاح تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي بها، وذلك باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أو ما يعرف باختبار الحدود خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2019.

و قد أظهرت نتائج الدراسة القياسية مدى تناغم متغيرات الدراسة في المدى القصير باتجاه المدى الطويل بسرعة تعديل جيدة تجاوزت 70%، هذا ما يدل على ضرورة الاستثمار في القطاع الزراعي و تشجيع الصادرات الزراعية لما له من نفع على مستوى النمو الاقتصادي.

إلا أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التي أظهرتها الدراسة لا تزال بعيدة كل البعد عن الصورة التي يفترض أن يعكسها هذا القطاع، نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من أراضي خصبة و يد عاملة شابة و مياه جوفية فضلا عن طابع المناخ الملائم. مما ينفي صحة فرضيتي البحث و التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق بعض الاقتراحات كآلاتي:

- ضرورة توفر الإرادة السياسية بهدف النهوض الفعلي بالقطاع الزراعي و القضاء التدريجي على الاقتصاد الريعي.
- استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية في مناطق الجنوب الجزائري و عدم اقتصارها على منتجات التمور فقط، خاصة بعد التجارب الناجحة التي عرفتها بعض المدن كمدينة الوادي.
- تفعيل دور الصناعات الغذائية التحويلية و الاستثمار في خلق مصانع و ورشات بجانب المشاتل و الأراضي الفلاحية.
- مراعاة جميع الشروط الصحية من أسمدة و أدوية خاصة بالمنتجات الزراعية و التأكد من مدى مطابقتها للشروط الدولية.
- إعادة النظر في لوجستية القطاع من نقل، تخزين، مستودعات تبريد تتناسب و خصائص المنتجات الزراعية.
- تحفيز اليد العاملة الشابة و تكوينها في القطاع الزراعي مع الاهتمام بالجانب التكنولوجي الخاص بهذا القطاع.
- تنمية المنتجات الزراعية الجزائرية الرائدة مثل التمور، زيت الزيتون، الحمضيات... الخ من خلال منحها لاعتمادات و علامات تجارية لضمان مدى أصالتها و حمايتها من التقليد.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. ف. بوزيان، م. ح. شبليكي، "تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2018.
2. س. بوعافية، ر. زهواني، "القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015/2003"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، 2017.
3. ج. جعفري، ال. عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2015-2000"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.
4. د. جيجارتي، الاقتصاد القياسي، دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2015.
5. ن. ب. حيدر، ف. ع. عباس، "واقع التنوع الاقتصادي و مبرراته في العراق للمدة 1980-2014"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2017، ص 853.
6. أ. طويل، ف. ز. قندوز، أ. مرابط، "تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية إستراتيجية التنوع الاقتصادي ما بعد أزمة جانحة (كوفيد-19)، دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي"، دفاتر الكرياد، المجلد 37، العدد 03، 2021.
7. ب. ع. قريبيج، ع. ال. عبد الرحمن، "الناتج الزراعي و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1989 إلى 2018"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12، 2019.
8. س. مرزوق، ن. زيان، "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)"، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. ANSOFF H.I., « Strategies for diversification », Harvard Business Review, 35 (5), 1945, pp 113-124.
2. ATTAC, La "finance verte" est -elle vraiment verte?, consulté le 12/10/2021 sur : <http://www.france.attac.org/nos-publications/notes-et-rapports/article/>
3. CHERIET A., « Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie », séminaire national sur l'économie algérienne; lecture modernes de développement, consulté le 01/03/2021 sur : <http://digitallibrary.univbatna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/65/1/economie-algerienne.pdf>
4. OECD, United Nations OSAA, « Economic diversification in Africa: a review of selected countries », 2011, p 13, consulté le 23/11/2021 sur : http://africainternationaltrade.com/wpcontent/uploads/2013/09/economic_diversification_africa_2011Jan.pdf
5. OHUNYEYE F., OBAMEN J., SOLOMON O., AGBAEZE E., « Effect of Economic and Agricultural Diversification on the Economic Growth in Nigeria », Agricultural Science Digest - A Research Journal, vol. 40, 2020.

6. PESARAN H., SHIN Y., SMITH R., « *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships* », Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, Issue 3, 2001, pp 289-326.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.aoad.org/aasyxx.htm>
2. https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_e2018a2020.pdf
3. <https://www.ons.dz/IMG/pdf/Cpteco01-15.pdf>